أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون عربية

2017/11/15م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

عن مركزية القضايا وتفاضل الدماء العربية!..... 3

التطورات في السعودية وانعكاساتها علينا 7

هل لديكم بديل؟!..... 9

سر إستدعاء السعودية للرئيس عباس: "مقايضة مالية – سياسية" ومحددات طلبتها الرياض اهمها إستغلال المصالحة لقطع علاقة حماس بإيران والحرص على بقاء ورقة فتح في لبنان والمخيمات بعيدا عن أحضان حزب الله إذا تطورت الأحداث..... 11

ولايتي يرد على الحريري ويكشف ما دار بينهما في بيروت..... 13

سورية: "الوجود الإيراني" ينسف التفاهمات الأميركية ـ الروسية 14

تحديات التغيير السياسي في السعودية..... 17

عن مركزية القضايا وتفاضل الدماء العربية!

ساري عرابي عربي21 15\11\2017

(1)

لا يلبث أن يعود ذلك الجدل المتكرر الذي يتناول القضية الفلسطينية من زاوية موقف الفاعلين فيها من الثورة السورية فقط، وهو جدل كثيرا ما يجنح إلى مقولات خطابية ليست ذات صلة حقيقية بالموضوع، لكنها مضلّلة على أيّ حال، من قبيل القول إن دماء الفلسطينيين ليست أغلى من دماء السوريين، أو العكس، وكأنّ جوهر القضية هو المفاضلة بين الدماء العربية، أو كأنّ أيّا من الطرفين هو الخصم الفعلي للآخر!

والتضليل في هكذا مقاربات تفتقر للمعنى الحقيقي؛ لا يتوقف على ما سبق ذكره، إذ إنّه، وكما أن السوريين ليسوا شيئا واحدا، سواء في الموقف من الثورة أو النظام، أو في تعدد ولاءاتهم السياسية، ومواقفهم من الدول الفاعلة في الشأن السوري، أو في مستوى تضحياتهم وحجم اهتمامهم واشتغالهم بالمأساة المفتوحة في سوريا؛ فإنّ الفلسطينيين كذلك ليسوا شيئا واحدا.

بيد أن العادة العربية جرت على تنميط الفلسطينيين، فكلّهم مثلا – كما في الدعاية الرائجة في مصر وبعض دول الخليج – باعوا أرضهم لـ"اليهود"، وكلّهم ناكرون للمعروف، وكلّهم كذا وكذا من الصفات المرذولة والخصال المشينة. وهذه قنطرة لإعادة تصوير القضية الفلسطينية، بهدف التخلّي عنها، وتحويلها إلى "قرف" أو عبء مزعج.

ومع أن السوريين – في حدود علمي وتجربتي المحدودة – لم تكن تشيع فيهم الشوفينية الزائفة تلك، ولا المواقف السلبية الانطباعية من الفلسطينيين، إلا أنّ مقاربة الإشكال تجاه مواقف أو خيارات بعض الفلسطينيين السياسية التي لها علاقة بأطراف الأزمة السورية، من جهة المفاضلة بين القضايا والدماء، سوف تنزع بالضرورة لنوع من التنميط؛ يفضي إلى تجريد القضية الفلسطينية من قيمتها وأهميتها.

فحين المفاضلة، تحكم طبائع الأشياء بأن يستغرق الإنسان في وجعه المباشر، وعلى نحو يحجب عنه أيّ وجع آخر. وحينئذ، فإنّ القول إن الدماء كلّها متساوية والقضايا كلّها مركزية بالدرجة نفسها؛ غطاء كثيف من الخداع للقول إنّ دمي هو الأغلى وقضيتي هي الأهم، إذ وطالما أننا قبلنا مبدأ المفاضلة، فإنّ أحدا، ومهما ادّعى، لا يمكنه الإحساس بوجع غيره كما يحسّ هو بوجعه، بيد أن هذا ينبغي أن يكون – حينها – حقّا لأيّ أحد لا للسوري وحده ولا للفلسطيني وحده.

فلماذا نلوم بعضنا إذن؛ طالما أنّ وجعي المباشر هو المُقدّم على أي اعتبار آخر؟ وما المعيار الذي يجعل وجعا هو أولى من غيره، طالما أنّ كل شيء يمكن فلسفته، وإعادة تأويله، وجعله نسبيّا؟ والمحرّك الأساسي في عملية الفلسفة وإعادة التأويل هو الاعتبارات الخاصّة لكلّ منّا.

لكن هل من فائدة متحققة بالفعل من هذه المقارنات بين الدماء والقضايا؟ ما فائدة هذا السجال الذي سرعان ما يعود للواجهة، لا من سوريين فحسب، بل من فلسطينيين ينتقدون بعضهم كلّما استجد موقف أو اتّصال بين أطراف فلسطينية وأخرى لها علاقة بالموضوع السوري؟

هل حسم الموضوع السوري متوقف على أي الدماء أغلى؟ أم تحرير فلسطين متوقف على ذلك؟ الشيء الوحيد المتحقق من هذا النقاش هو الأذى، أي تلك الحواجز التي يجري نصبها بين العرب، وبين السوريين والفلسطينيين في هذه الحالة، وهو نقاش يسجّل مواقف، ويُغرق كلّ طرف في همّه، على العكس مما يدّعي.

(2)

ليس ثمّة حاجة الآن لاستدعاء أن هذا الشعب الفلسطيني قد تخلّقت هويته الخاصّة التي جمعت شتاته بالتدريج، منذ وعد بلفور مرورا بالنكبة ووصولا إلى الثورة الفلسطينية المعاصرة، وما قبل ذلك، وأثناء ذلك أحيانا، كان يرى نفسه جزءا من المجتمعات الشامية، أو السورية الممتدة، بل هو كان كذلك في الحقيقة، لكنّ مياها كثيرة جرت أسفل هذا الجسر، تدفعنا لعدم استدعاء ذلك، حتى وإن أمكن اعتباره تجاوزا من المجتمعات السورية الراهنة المتناقضة، ولكن ما يمكن قوله إن مركزية قضيته لم يخترعها هو، ولم تُخترع بعد الثورة السورية! بمعنى أن مقولة مركزية القضية الفلسطينية ليست نقيضا للثورة السورية، حتى نفتح سجالا حول مركزية القضايا، أو تصوير مقولة مركزية القضية الفلسطينية وكأنّ الغاية منها طمس القضايا العربية الجارية. ولم يبتدع العرب هذه المقولة إقرارا منهم بغلاء الدم الفلسطيني، فقد أطلقوا هذا الشعار؛ والفلسطيني يعاني الإذلال في البلاد العربية، والمؤامرة على ثورته!

ولكن أيّا كان الأمر، فهذه المقولة التاريخية السابقة على كل الثورات العربية الجارية لا تخلو من الحقيقة؛ التي مفادها أن العامل الاستعماري حاضر في جاري العرب وراهنهم، وأنّ حلّ المعضلات العربية لا يتأتّى تماما إلا بتصفية العامل الاستعماري المتمثل أساسا في وجود "إسرائيل"، وهذا بصرف النظر عن المسؤولية العربية التاريخية عن احتلال فلسطين، التي ينبغي ألا تسقط بالتقادم.

إنّ الفكرة هنا، في كون مركزية القضية الفلسطينية، لا علاقة لها بسعر الدم الفلسطيني، ودون التقليل من قداسة المسجد الأقصى وأهميته بالنسبة للمسلمين، فإن مركزيتها من جهة ارتباط القضايا العربية الأساسية بها، وإن كان هناك من استغلّ هذا الشعار لقمع الشعوب، أو تغطية سياسات خاصّة، فإنّ هناك من يؤكّده ولكن من موقع الضدّ، أيّ بالسعي للتحالف مع "إسرائيل" وتطبيع وجودها في المنطقة واجتثاث المقاومة الفلسطينية، وهذا السلوك تأكيد عكسي على مركزية الموضوع الفلسطيني، وتشابكه المعقد مع قضايا المنطقة.

وفي كل الأحوال، وسواء انطلاقا من فلسطينيته الصرفة، أو من وظيفته ودوره في إشغال العدوّ على الثغر الفلسطيني، من البدهي أن يتّخذ الفلسطيني موقفا مخاصما للأطراف الأقرب للعدوّ الصهيوني، بيد أن هناك من يطالب الفلسطيني باتّخاذ موقف مخاصم ممن يدعمه فحسب، أيّا كانت أسباب دعمه، دون أن يطالبه باتخاذ موقف من عملاء الاحتلال وأمريكا. والسبب أن منطلقات هذا البعض إما طائفية، أو محكومة بوجعه المباشر الذي يُقدّمه على أي وجع آخر. وإن قدّرنا اعتباره الثاني، فلماذا لا يكون للفلسطيني وجعه المباشر الذي يُقدّمه على أي اعتبار آخر؟!

بالتأكيد ليس هذا الصواب، في حالة أمّة واحدة، ولكننا نعيش واقعا بالغ التعقيد، حتى إنّ ظروفنا وأولوياتنا، نحن الفلسطينيين، متباينة بين مواقعنا الجغرافية المتشظّية، حتى جاز أن نقول إننا صرنا شعوبا متعددة، أي نحن الفلسطينيين. وطالما أنّ الواقع معقّد إلى هذا الدرجة، فإمّا أن نعيد، نحن العرب جميعا، الاعتبار للقضية الفلسطينية في سياق كلّي تحرري، نواجه به أزماتنا الأساسية، ونخلّص القضية من استخدامها المُشين، أو أن يعذر بعضنا بعضا في خياراتنا، طالما أننا غير قادرين على تجاوز حالة التجزئة وتعقيدات والواقع، وطالما أنّه ما من أحد إلا واضطر للتعامل مع طرف له تاريخ أو واقع مظلم مع أمتنا. وينبغي في هذه الحالة أن نتمتع بمصداقية كافية، فلا نجيز لأنفسنا ما نحرّمه على غيرنا، أو أن نفلسف المسألة من زاويتنا فحسب، ونجعلها نسبية بما يخدمنا دون غيرنا!

(3)

هذا لا يعني أنّ أيّ خيار يستند إلى ادعاء الضرورة، أو الاحتياج، أو الظرف الخاصّ، محميّ من الانتقاد، فالضرورة قد تكون متوهّمة، أو التعامل معها قد لا يكون حصيفا، وقد لا يخلو من مبالغة أمكن التخلّي عنها. وفي هذا السياق تستحقّ حماس، النقد بالتأكيد، لكنها جديرة بأن ينتقدها الإخوة العرب، بما في ذلك

السوريون، من جهة أدائها على ثغرها المؤتمنة عليه، والتي باسمه تدير علاقاتها السياسية وتحالفاتها الإقليمية، لا من جهة تلك العلاقات والتحالفات مجرّدة عن أصل الموضوع، أي عن الأداء على الثغر. وإلا، فإن عدم أخذ أصل المسألة بعين الاعتبار، وأخذها فقط من زاوية علاقات الفاعلين فيها وتحالفاتهم، يعني أن القضية الفلسطينية ليست مهمّة في ذاتها، وهذا يدخلنا في دور لا ينتهي، يقلّل فيه كلّ منّا من أهمية القضايا العربية الأخرى.

والحقّ أن هذا الموضوع واسع، والمقام يضيق دون استيعابه، إذ إنّه تأسيسي، أي علاقة القضية الفلسطينية بالقضايا العربية، وثمة الكثير مما لم يُقل بعد، ولكن ما تجدر الإشارة إليه؛ أن كثيرا من النقاش المتعلق بالموضوع السوري لا يستند إلى مواقف مبدئية، عكس المُدّعى، وإنما إلى انحيازات أيديولوجية، أو مواقف من هذه الدولة أو تلك، وهكذا. ولذا، فالانتقاد الذي يُوجّه لأطراف لا يوُجّه لغيرها، حتى لو اقترفت الشيء نفسه، أو أفحش منه!

التطورات في السعودية وانعكاساتها علينا

مروان المعشر الغد الاردنية 2017\11\15

قد يكون من المبكر الحكم على ما يجري في السعودية. من المحللين ما سماه انقلابا، ومنهم من قال إنها حرب على الفساد وإن كانت تتم بشكل انتقائي، ومنهم من قال انها تصفية حسابات سياسية، بينما وصفها آخرون بأنها تمثل حربا ضد العادات الاجتماعية البالية في المجتمع السعودي ومحاولة لأخذ المجتمع نحو الانفتاح الاجتماعي والاقتصادي.

ربما تكمن الحقيقة في خليط من كل هذه الأسباب مجتمعة، لكن الواضح أن القيادة السعودية الجديدة ألقت بالسياسة الحذرة التي كانت تتبعها المملكة جانبا، وأن انتهاء الحقبة النفطية مترافقا مع صعود الأمير محمد بن سلمان يعني أن السعودية لم تعد راغبة في إبقاء وتيرتها المحافظة على ذاتها، ولا ترغب في إدارة الدولة السعودية كما كانت تفعل طيلة العقود الماضية.

نستطيع الاتفاق أو الاختلاف على نجاعة الإجراءات السعودية ودوافعها، ولكن الأكيد أن السعودية اليوم لم تعد ذات السعودية التي نعرفها، وأنها ماضية بقوة في تطبيق إجراءات جذرية، يغلب عليها الطابع الاقتصادي والاجتماعي مع سلطوية في اتخاذ القرار. تحظى هذه العملية اليوم برضى قطاعات واسعة من الجيل الجديد، كما تواجه معارضة من قطاعات واسعة أيضا من القوى المحافظة الدينية والمدنية على حد سواء.

ما انعكاس ذلك على الأردن؟ سياسيا فإن العلاقة الأردنية السعودية لم تعد تحكمها نفس الاعتبارات السابقة، في حين ما تزال المواقف السياسية متوافقة إلى حد كبير، وإن كانت غير متطابقة، في المسائل الإقليمية والدولية.

السعودية وبسبب انخفاض أسعار النفط لم تجدد المنحة النفطية ولم تقم بدعم الخزينة لأكثر من سنتين، وليس هناك ما يشير إلى أنها ستقوم بذلك مستقبلا. كما يمكن القول إن وتيرة الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية في السعودية تبدو اليوم أكثر سرعة منا.

صحيح أن وضعنا يختلف عن وضع السعودية، ولكننا نتشابه تماما في أننا كلينا نواجه انتهاء الحقبة النفطية، وأننا كلينا في حاجة الى خطة متوسطة المدى، وأننا لا نستطيع الاستمرار في وضع الخطط العديدة التي طورناها على الرف.

أصبح من الواضح اليوم أنه لن يحك جلدنا إلا ظفرنا، كما قال جلالة الملك في خطاب العرش أمام مجلس الأمة. لا يكفي بعد ذلك ان تنادي الحكومة بضرورة الاعتماد على الذات، بل عليها ترجمة هذا الشعار لخطة مقنعة ومتوسطة المدى، وليست لحلول ما تزال تبدو بالقطعة. وعليها أيضا اعتماد سياسة إعلامية أكثر تواصلية مع الناس، وإقناعهم أن لديها هذه المرة الإرادة السياسية لتنفيذ الخطط، ولديها الجرأة والتصميم للدخول في عملية إصلاحية تقودنا في النهاية لبر الأمان. المشكلة اليوم أن لا أحد مقتنع بوجود مثل هذه الإرادة.

في العام 2005، صرحت وأنا نائب لرئيس الوزراء أنه لم يعد من المقبول أو المرغوب إدارة الدولة بالأساليب السابقة. لقد انتهى الوضع القائم ولن نستطيع الخروج من الأزمة بدون مراجعة حقيقية لكافة السياسات، وفتح الفضاء السياسي، والانتقال التدريجي والمدروس نحو اقتصاد إنتاجي، وتمكين الفئات الأقل حظا من خلال نظم تربوية وصحية أكثر كفاءة. بغير ذلك، فنحن نسير نحو المجهول.

هل لديكم بديل؟!

محمد ابو رمان الغد الاردنية 2017\11\15

يدخل سياسي أردني مطّلع على خطّ الجدل الدائر حالياً، أردنياً، عن تراجع الدور الإقليمي الأردني، ويتساءل: ما هي الخيارات البديلة المطروحة للدور الإقليمي الأردني؟ وما هو المطلوب؟ هل هو التورط عسكرياً، مثلا، في ساحات القتال الملتهبة حولنا؟ أم الدخول في وسط حالة الاستقطاب الإقليمي الحاد؛ هل هو الانحياز مثلاً لهذا الطرف أو ذاك بصورة حاسمة وحادّة هو المطلوب؟!

يحاجج السياسي الأردني بأنّ من يتحدث عن تراجع الدور الإقليمي الأردني في المنطقة لا يعرّف بوضوح المقصود بالدور والبدائل والخيارات المتاحة الواقعية للأردن، كي نستطيع أن نتحاور على هذه القاعدة؟ فهنالك اليوم حروب داخلية في سورية والعراق واليمن واستقطابات وتجاذبات إقليمية ونظام إقليمي كامل انهار تاركاً فراغاً كبيراً، بينما النظام الجديد ما يزال قيد التشكّل، أو بعبارةٍ أخرى الصراع والتنافس.

من الظلم والخطأ الكبير مقارنة الحال اليوم، بصورة فضفاضة عامة، بما كانت عليه الحال قبل عقود، عندما كان هنالك نظام إقليمي له معالم بارزة، وقواعد محدّدة، أمّا اليوم فهنالك حروب بالوكالة وصراعات على الهوية ومرحلة خطرة، أي دور إقليمي سيتلبس بها سيكون خطراً ومتناقضاً مع القيم الحاكمة للسياسات الخارجية الأردنية.

يتناسى من يتحدثون عن تراجع الدور الإقليمي الأردني، وفقاً لصاحبنا، أنّ الأردن – في الحدّ الأدنى– خرج سالماً من إعصارين إقليميين مدمّرين، فقط خلال ستة أعوام، الأول مع تسونامي الربيع العربي، والثاني مع اندلاع الحروب الأهلية والداخلية العربية، وتجنّبنا أي شظايا كبيرة وخطرة لما يحدث في جوارنا، من انفجارات وحرائق، وحرص الأردن على بناء سياساته بميزان من ذهب دقيق جداً، كي لا يتأثر سلباً وفي الوقت نفسه لا يتورّط، فيما يحدث في سورية والعراق واليمن، كما حدث مع دول المنطقة كافّة، فإذا كان هناك من يملك سيناريو أفضل للسياسات الخارجية الأردنية فليقدمه للرأي العام الأردني؟!

فوق هذا وذاك أنجز الأردن – ديبلوماسياً– اتفاقاً على درجة كبيرة من الأهمية للأمن الوطني الأردني ومصالحنا الاستراتيجية، في جنوب سورية، عندما تمكّن من إيجاد أرضية مشتركة للأميركيين والروس، لاتفاق الهدنة، ثم خفض التصعيد، فأوقفنا حركة اللجوء وموجاته، ومنعنا نزف الدم في درعا، وحمينا حدودنا الشمالية من دون أن نتورط عسكرياً.

معركة أخرى لم يعرف عنها كثير من المواطنين والسياسيين تمثّلت في موضوع مخيم الركبان، إذ كان هنالك مشروع يجري الترويج له عبر أوساط الأمم المتحدة وديبلوماسيين غربيين بأن يتم إدخال المساعدات عن طريق مباشر عبر الأردن، ما كان سيعني مستقبلاً تحميل مسؤولية المخيم للأردن، وربطه بنا مباشرةً، وهو ما قاومه الأردن بشراسة وبصلابة، وتم استبدال ذلك بأن تمرّ عبر الأراضي السورية.

على صعيد القضية الفلسطينية، عملت الديبلوماسية الأردنية على جعلها الملف رقم 1 لدينا، ونحارب يومياً في القدس ضد العملية الإسرائيلية المستمرة لتغيير هويتها، ولم يتراجع الأردن – بالرغم من كل الضغوط– عن موقفه في موضوع السفارة، وتمكّن الأردن من إضعاف الموقف الإسرائيلي في موضوع نقل العاصمة إلى القدس.

كل ذلك بالرغم من أنّ الإسرائيليين يعملون بخبث شديد للالتفاف على الموقف الأردني عبر الترويج لتحالف إقليمي مع الدول العربية الأخرى لمواجهة إيران، وبالرغم أيضاً من أنّه لا يوجد محيط عربي وراء الأردن، ولم يعد أحدّ منهم يدّعي – ولو مجرّد إدعاء– بأنّ مواجهة إسرائيل والقضية الفلسطينية هي أولويته!

ضمن هذه المحدّدات الرئيسة، وفي سياق هذه اللحظة التاريخية الانتقالية غير النهائية، فإنّ الديبلوماسية الأردنية رسمت أفضل المسارات والخيارات، وفقاً لصاحبنا السياسي.

سر إستدعاء السعودية للرئيس عباس: "مقايضة مالية – سياسية" ومحددات طلبتها الرياض اهمها إستغلال المصالحة لقطع علاقة حماس بإيران والحرص على بقاء ورقة فتح في لبنان والمخيمات بعيدا عن أحضان حزب الله إذا تطورت الأحداث

رأي اليوم– بيروت– خاص 2017\11\15

رسمت المملكة العربية السعودية ثلاثة محددات أمام الرئيس الفلسطيني محمود عباس لكل تشارك بقوة فيما أسمته بدعم "خيار الشرعية الفلسطينية" والتورط أكثر في عملية السلام.

وعلمت راي اليوم بأن الإستدعاء الغامض الأخير للرئيس عباس من قبل الرياض تضمن نقاشا تفصيليا في الصورة التي تقول السعودية انها ينبغي ان تحدد مسار العملية السياسية والمفاوضات قبيل زيارة متوقعة للرئيس الأمريكي دونال ترامب.

وخلال المناقشات مع عباس طولب بثلاثة شروط حتى يضمن دعما سعوديا قويا وصلبا ومساندة لموقفه وموقف الشرعية الفلسطينية .

المحدد الأول هو مطالبة عباس بأن لا يتقدم في المصالحة مع حركة حماس بعد الان إلا في ضوء إجبار حركة حماس على قطع كامل علاقاتها مع ايران مع اشارة لإن عباس سيحظى بدعم السعودية ماليا في إطار مقايضة اقتصادية سياسية كلما تشدد في سياق المصالحة بمطالبة حماس بقطع اي علاقة من اي نوع مع طهران.

في المحدد الثاني اظهر السعوديون للرئيس عباس خوفهم وقلقهم الشديد من ورقة حركة فتح في لبنان ومخيمات لبنانإذا ما صحلت مواجهة مع حزب الله من اي نوع.

وذلك في ضوء تقديرات سعودية بان بعض أطياف المجموعات النافذة في مخيمات لبنان من أوساط قريبة من حركطة فتح والسلطة تقيم "صلات وإتصالات" مع حزب الله.

هنا طالبت الرياض عباس بتقديم ضمانات واقعية بأن لا تكون اي من مواقع قوة حركة فتح بكل أطيافها منحازة لصالح حزب الله سياسيا او عسكريا في حال تطور الأحداث.

وهنا لم تتطرق السعودية لمطالبة حركة فتح بالإنضمام للحملة على حزب الله لكنها مهتمة بان لتا تصدر عن فتح ومنظماتها في لبنان مواقف يمكن ان يستفيد منها حزب الله.

وفي المحور والمحدد الثالث طلبت الرياض من عباس الإصغاء لخطته في إطلاق إتصالات ما بعد المصالحة في غزة ووجهة نظره وتزويد الرياض بتقارير مفصلة حول موقف الرئيس ومؤسسات السلطة من مسارات التسوية .

من جانبه ركز عباس على طلب دعم مادي ومالي للسلطة من الجانب السعودي .

ولايتي يرد على الحريري ويكشف ما داربينهما في بيروت

لندن- عربي21 2017\11\15

رد علي أكبر ولايتي مستشار المرشد الإيراني علي خامنئي، الثلاثاء، على تصريحات رئيس الوزراء اللبناني المستقيل، سعد الحريري، التي قال فيها إنه طلب من إيران عدم التدخل في شؤون لبنان الداخلية.

وقال مستشار خامنئي في تصريحات نشرتها وكالة "مهر" الإيرانية إن "استقالة رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري جاءت تحت الضغط وبإملاء سعودي بشكل كامل، وإن السعودية لم تنجح بتقسيم العراق وسوريا ولهذا ركزت على لبنان".

ونفى لايتي، ما جاء في حديث الحريري بأنه طلب في لقائهما ببيروت، عدم تدخل إيران في شؤون لبنان الداخلية، وقال إن "هذا الكلام لم يحصل أبدا، وهو عبارة عن املاءات سعودية".

وكشف المسؤول الإيراني عن أن "الحريري أعلن في اللقاء الذي جرى في بيروت الاستعداد للوساطة بين إيران والسعودية".

وأشار إلى أن "المباحثات مع الحريري لم تجر في أجواء غير ودية ولم تكن هناك أي مشاحنات كما قيل لاحقا وكما يحاول أن يوحي إليه السعوديون وكل من لا يريد الهدوء للبنان ولا يطيق العلاقات الاستراتيجية بين البلدين".

وزاد ولايتي قائلا إن "السعودية لا تمثل الدول العربية لتتكلم بالنيابة عنها، والتواجد الإيراني في العراق وسوريا قانوني وجاء بطلب رسمي وبهدف التشاور".

وشدد على أن إيران ليس لديها أي مشكلة في المحادثات لكن ذلك لا يعني تأييدها لظلم السعوديين ضد الدول العربية وغير العربية، فالمحادثات لا تعني دعم الإرهاب.

وكان سعد الحريري، قد هاجم حزب الله، الثلاثاء، بالقول: "أنا لست ضد حزب الله كحزب سياسي، ولكنه يقوم بتخريب لبنان"، مدينا إيران وحزب الله، ومتهما إياهما بالتدخل في دول عربية عدة.

سورية: "الوجود الإيراني" ينسف التفاهمات الأميركية. الروسية

موسكو، القدس المحتلة ـ العربي الجديد 2017\11\15

يتحوّل التدخّل الإيراني والروسي في القضية السورية، الذي اتخذ أبعاداً عسكرية وسياسية خلال أعوام الثورة الست لإنقاذ نظام بشار الأسد من السقوط، إلى تحالف بين موسكو وطهران بهدف شرعنة هذا الوجود على الأراضي السورية، بوجه التواجد الأميركي، ليبدو الحديث عن تفاهمات روسية – أميركية قديمة أو مستجدة حول الملف السوري من دون أي معنى فعلي. وجاء التصعيد الروسي، أمس الثلاثاء، بوجه واشنطن، منطلقاً من تواجد إيران والمليشيات الموالية لها في الجنوب السوري، ليعكس تقارباً بين طهران وموسكو، يقوم على ترويج "شرعية" وجود قوات هذين البلدين في سورية، مقابل رفض التواجد الأميركي هناك. "العدوانية" الروسية الكلامية التي وصلت حد اتهام المسلحين الموالين للولايات المتحدة بأنهم الخطر الأكبر في سورية، في ما بدا إشارة إلى أطراف من بينها المقاتلين الأكراد، لم تتوقف على ذلك، بل تعدته إلى حد اتهام واشنطن بتأمين انسحاب آمن لمسلحي تنظيم "داعش" من مدينة البوكمال السورية وقبلها الرقة.

واكتمل التصعيد الروسي بإعلان وزير الخارجية سيرغي لافروف، أن بلاده لم تتعهد بضمان خروج التشكيلات الموالية لإيران من سورية، في ظل اعتراض إسرائيلي على اتفاق خفض التوتر في جنوب غرب سورية، لأنه لم يأخذ بعين الاعتبار المطالب الإسرائيلية بشأن سحب القوات الإيرانية (الحرس الثوري) والمليشيات الموالية لإيران إلى مسافة 50 كيلومتراً عن الحدود مع هضبة الجولان المحتل، وهو ما يهدد هذا الاتفاق بالسقوط.

وتطرح هذه المعطيات تساؤلات كبيرة حول إمكان تطبيق أي اتفاقات أميركية روسية حول سورية، وتجعل من البيان الصادر عن الرئيسين الأميركي دونالد ترامب والروسي فلاديمير بوتين من فيتنام قبل أيام، والذي أكد أن "لا حل عسكرياً" للأزمة السورية، وأن أي تسوية يجب أن تكون في إطار عملية جنيف، في حكم الساقط بظل التوتر الكبير بين الطرفين. كذلك حال الاتفاق الثلاثي الأميركي الروسي الأردني حول منطقة تخفيض التصعيد في الجنوب، الذي يبدو بلا ترجمة، وهي المنطقة التي تهمّ دولة الاحتلال الإسرائيلي خصوصاً.

وجاء الكلام الأبرز، أمس، من وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، الذي أعلن أن بلاده لم تتعهد للأميركيين بضمان خروج التشكيلات الموالية لإيران من سورية، مؤكداً "التواجد الشرعي لنا وللإيرانيين

بدعوة من الحكومة (النظام السوري)، وكذلك نؤكد حقيقة التواجد غير الشرعي الذي أوجدته الولايات المتحدة".

وقال لافروف في مؤتمر صحافي في موسكو، أمس، إن موسكو بحثت مع الأميركيين آلية عمل منطقة خفض التوتر في جنوب غرب سورية، والتي شارك الأردن في العمل على إقامتها. وفي تناقض بكلام الوزير الروسي، أكد أن الاتفاقات الروسية الأميركية الأردنية تفترض سحب "تشكيلات غير سورية" من هذه المنطقة، قبل أن يضيف أن "الحديث لم يتطرق إلى موضوع إيران أو بالأخص قوات موالية لإيران"، من دون توضيح من يقصد بالتشكيلات غير السورية إن لم تكن تشمل إيران ومليشياتها. وجاء هذا الكلام من لافروف تعليقاً على سؤال حول بيان صادر عن الخارجية الأميركية أعلنت فيه أن موسكو وافقت على المساهمة في إخراج "قوات موالية لإيران" من أراضي سورية.

وفي ما بدا إشارة إلى القوات الكردية المدعومة من واشنطن، قال لافروف إن "المسلحين الموالين للولايات المتحدة، ومختلف الإرهابيين الأجانب، والمسلحين الذين يلتصقون بتلك المجموعات المعارضة المسلحة التي تدعمها الولايات المتحدة، هم الذين يشكّلون الخطر الأكبر في سورية". ورد الوزير الروسي على إعلان وزير الدفاع الأميركي جيمس ماتيس أن التحالف الدولي لن يغادر سورية وسينتظر "إحراز عملية جنيف تقدماً"، معتبراً أن هذا التصريح يتعارض مع اتفاقيات جنيف. كما تطرق لافروف إلى الوضع في مدينة البوكمال السورية، قائلاً "إنها ليست الحالة الأولى التي تتسامح فيها الولايات المتحدة مع الإرهابيين، ونتساءل حول أهداف واشنطن في سورية".

وترافق كلام لافروف مع اتهام وزارة الدفاع الروسية لواشنطن بسعيها لضمان انسحاب آمن لمسلحي "داعش" من البوكمال. وأعلنت الوزارة الروسية، في بيان أمس، أن "الأميركيين رفضوا بصورة قطعية توجيه ضربات جوية إلى إرهابيي داعش (عند خروجهم من البوكمال)، استناداً إلى معطياتهم حول أن المقاتلين يسلمون أنفسهم طوعاً لهم، وهم الآن مدرجون تحت بنود معاهدة جنيف حول معاملة أسرى الحرب".

وأكدت الوزارة الروسية أن "قيادة مجموعة القوات الروسية في سورية عرضت مرتين على التحالف الدولي التعاون في تدمير قوافل الإرهابيين التابعين لتنظيم داعش المندحرة في الضفة الشرقية من نهر الفرات"، لافتة إلى أنه "لضمان الانسحاب الآمن لمسلحي داعش من البوكمال، من ضربات القوات الحكومية

السورية، حاول طيران التحالف بقيادة الولايات المتحدة إعاقة طائرات القوات الجوية الفضائية الروسية العاملة في المنطقة".

واعتبرت وزارة الدفاع أن "التقدّم السريع للقوات السورية في البوكمال أحبط خطط الولايات المتحدة في إنشاء هيئات سلطة خارجة عن سيطرة الحكومة السورية" موالية للولايات المتحدة "لإدارة المناطق على الضفة الشرقية لنهر الفرات". وأضافت أن حظر الطيران في البوكمال، كان بموافقة مركز العمليات الجوية المشتركة في القاعدة الجوية في قطر.

هذا الكلام الروسي يضع مصير اتفاق خفض التوتر في جنوب غرب سورية في خطر، خصوصاً أن الاتفاق قوبل بتعبير إسرائيل عن خيبة أملها منه، لعدم إدراجه للمطالب الإسرائيلية بشأن إبعاد القوات الإيرانية والمليشيات التابعة لها مسافة 50 كيلومتراً على الأقل من الحدود مع الجانب المحتل من هضبة الجولان السورية. وفي هذا السياق، بدأت في تل أبيب، أمس، مباحثات أمنية أميركية – إسرائيلية حول الملفين السوري والإيراني، بما في ذلك النشاط الإيراني في سورية. وذكرت صحيفة "هآرتس" أن ممثلين عن مجلس الأمن القومي الأميركي، أجروا مباحثات بهذا الخصوص مع ممثلين عن مجلس الأمن القومي الإسرائيلي وممثلين عن الأذرع الأمنية الإسرائيلية الأخرى. وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، قال في أول تعليق رسمي على اتفاق خفض التوتر، إنه أبلغ الطرفين الروسي والأميركي بأن إسرائيل ستقوم "بحماية أمنها وحدودها"، مضيفاً: "الولايات المتحدة وروسيا تعرفان أننا سنشن هجمات في سورية وفق فهمنا، ووفق الاحتياجات الأمنية، بما في ذلك في جنوب سورية". وتزامنت تصريحات نتنياهو، أمس الأول، مع نشر صحيفة "هآرتس" تقريراً أوضحت فيه خيبة الأمل الإسرائيلية من الاتفاق المذكور أعلاه، لا سيما أن الاتفاق لم يأخذ بعين الاعتبار المطالب الإسرائيلية بشأن سحب القوات الإيرانية (الحرس الثوري) والمليشيات الموالية لإيران إلى مسافة 50 كيلومتراً عن الحدود مع هضبة الجولان المحتل، وأن الاتفاق الحالي لا يشمل أي جدول زمني لتنفيذ البند المتعلق بإخراج القوات الإيرانية والأجنبية من الأراضي السورية.

تحديات التغيير السياسي في السعودية

علاء بيومي العربي الجديد 2017\11\15

تمر المملكة العربية السعودية، منذ صعود الملك سلمان بن عبد العزيز إلى العرش، بتغيرات سياسية كبرى متسارعة، تبدو كأنها محاولة لإعادة بناء النظام السياسي في المملكة، بشكل يضمن استقرار سلطة ولي العهد، الأمير محمد بن سلمان (بعد توليه الحكم) أول ملكٍ من أحفاد الملك المؤسس، عبد العزيز آل سعود.

من أجل هذا الهدف، أقدم النظام الحاكم على إحداث تغييرات ضخمة متعاقبة، تصب في اتجاه واحد، وهو تركيز السلطة ومصادرها المختلفة في يد ولي العهد. فعلى الصعيدين السياسي والأمني، عُيّن الأمير محمد بن سلمان وزيراً للدفاع فور تولي والده الحكم. وبعد ذلك، أُزيح ولي العهد السابق، الأمير محمد بن نايف، عن ولاية العهد وعن قيادة وزارة الداخلية. وأخيراً، أُقيل الأمير متعب بن عبد العزيز من رئاسة الحرس الوطني، لتتركز قيادة المؤسسات الأمنية الرئيسة الثلاث في المملكة، الجيش والحرس الوطني والداخلية، تحت قيادة ولي العهد الشاب محمد بن سلمان، من دون منافسة أمراء نافذين من الأسرة الحاكمة.

وعلى الصعيد الاقتصادي، تم توقيف أكثر من 200 أمير ورجل أعمال سعودي في قضايا فساد، وتم التحفظ على ثروات تقدر بأكثر من 100 مليار دولار، وفقاً لتصريحات النائب العام السعودي. ويمتلك الموقوفون عدداً من أهم وسائل الإعلام العربية وأكبرها، منها قنوات العربية وروتانا. وبهذا تَركّز مزيدٌ من القوة الاقتصادية والإعلامية في يدي ولي العهد.

وعلى الصعيد الديني، تم القبض على عشرات الدعاة ومشايخ الدين واسعي التأثير وتقليص نفوذ الشرطة الدينية في المملكة، كما تم إطلاق تغييرات ثقافية واسعة، تشمل منح النساء حق قيادة السيارات، وكذلك الاحتفال الشعبي بالأعياد الوطنية وحفلات الترفيه.

ولهذا، تبدو مساعي تركيز السلطة في يد ولي العهد السعودي مساعيَ إلى ما هو أكبر، وهوإعادة بناء النظام السعودي نفسه، ولو بالتخلي عن قواعد أساسية لعمل النظام السياسي السعودي، تم الاعتماد عليها في الماضي، مثل توزيع المؤسسات الأمنية والثروة على أفرع مختلفة من الأسرة الحاكمة، لضمان عدم انفراد أي منها بالنفوذ، والاعتماد على دعم المؤسسة الدينية، وكذلك الاعتماد على سياسات الدولة الريعية، والتي تضمن ولاء الشعب السعودي بتوزيع عوائد النفط.

وتجب الإشارة هنا إلى إعلان محمد بن سلمان خططاً لتحديث الاقتصاد السعودي في الأعوام المقبلة، بشكل يعطي دوراً أكبر للقطاع الخاص في مختلف المجالات، وفي مقدمتها إدارة الثروة النفطية نفسها، حيث ينوي ولي العهد طرح بعض أسهم شركة أرامكو السعودية للنفط في الأسواق الدولية في العام المقبل، وهي الصفقة أو الفرصة التي تنتظرها الأسواق الدولية.

ولفهم مستقبل تلك التغيرات الكبرى المتسارعة، وإمكانية نجاحها من عدمه، وتبعاتها على استقرار المملكة ونظامها السياسي، يجب أن نتوقف قليلاً مع خصائصها والسياق الذي تدور فيه، وهنا يمكن رصد ما يلي:

أولاً: تتم تلك التغييرات في سرية شبه تامة، وبشكل مفاجئ في أغلب الأحيان، خصوصاً فيما يتعلق بالتغييرات السياسية والأمنية، في غياب الأطر المؤسسية التي تضمن قدراً من الشفافية من ناحية، والطمأنينة من ناحية أخرى، وهو ما يجعل عمليه التنبؤ بتلك التغييرات ومصائرها مهمة غاية في الصعوبة. ويضعف من فرص طمأنة المتابعين في الداخل والخارج على المستوى البعيد، فكيف يطمئنون لهذا الكم من التغييرات الكبرى والسرّيعة والسرية؟

ثانياً: لا تقترن التغييرات المتعاقبة وعملية إعادة تركيز السلطة، أو إعادة بناء النظام السياسي السعودي، بأي محاولة للانفتاح السياسي، أو بناء دولة مؤسسات، بل تقود في معظمها في اتجاه عكسي، حيث تقضي على التنوع والتعدّدية المحدوديْن القائمين داخل النظام السعودي، ولو وسط الأسرة الحاكمة نفسها، والتي كانت يسيطر الأمراء النافذون فيها على مؤسسات أمنية وإعلامية واقتصادية كبرى مختلفة، باتت تتركز حالياً بشكل متزايد في يد الحاكم. وهذا يعني أن فرص التعبير عن التنوع في مدخلات السياسة السعودية ومخرجاتها في تراجع كبير، في ظل تراجع التنوع المحدود القائم في دوائر صنع القرار وتنفيذها.

ثالثاً: تتميز التغييرات بالسرعة الهائلة والضخامة واسعة النطاق، ولا تقابل، في معظم الأحيان، بردة فعل داخلية قوية، فإطاحة ولي العهد الأمير محمد بن نايف عن ولاية العهد تمت من دون مقاومة تذكر، والقبض على بعض أشهر الدعاة وأكثر الأمراء نفوذاً وثراء تم كذلك، وهو أمر يثير الدهشة والتساؤل بشأن قدرة المملكة على تحمل كل تلك التغييرات من ناحية، وغياب أي مؤسسات من شأنها التحكّم في سرعة التغيير وحجمه أو ترشيده. ومع تركيز السلطة، يصبح التغيير في أي اتجاه، سواء سلبياً أو إيجابياً، أمراً وارداً في غياب أي مقاومة ظاهرة.

رابعاً: وهذا لا يعني أن التغييرات الجارية لا تقابل بأي معارضة، فالواضح أنها تواجه تحدياتٍ مختلفة، فأسعار النفط متراجعة، والبطالة منتشرة، والاقتصاد السعودي يواجه تحدي الخصخصة الصعب للغاية، والمملكة تواجه حرباً ممتدة في اليمن، وتنافساً إقليمياً محتدماً مع إيران، وتحدياً أمنياً مع الجماعات المتشدّدة، ولابد أن تلقى التغيرات السريعة الجارية معارضة، ولو من المتضررين منها، مثل بعض أعضاء الأسرة الحاكمة.

خامساً: تجري التغيرات السابقة في ظل دعم شخصي واضح من الرئيس الأميركي دونالد ترامب، والذي يبدو مناصراً بوضوح مع توجهات الملك سلمان وولي عهده، ولكن هناك أدلة واضحة على أن دعم ترامب الشخصي لسياسات ولي العهد لا يقترن بالضرورة بدعم أميركي طويل المدى، أو حتى بدعم حالي كافٍ من مؤسسات الحكم الأميركية نفسها، كالخارجية والدفاع، وتعد أزمة حصار قطر النموذج الأبرز لذلك.

النتيجة المنطقية لما سبق أنه مع تركيز السلطة تتركز المسؤولية السياسية، وسيتحمل ولي العهد السعودي، بشكل متزايد، المسؤولية الكاملة عما يحدث في المملكة. وسيصبح من الصعب إقناع رافضي تلك السياسات بأن ولي العهد غير قادر على الإصلاح، بسبب مقاومة مراكز القوى المعارضة له داخل الأسرة الحاكمة أو المملكة، فمع سيطرة ولي العهد المتزايدة على تلك المراكز سيتحمل وحده تباعاً المسؤولية عن كل ما يحدث.

وقد يُكتب له النجاح، ويصير مؤسساً لنظام حكم جديد حديدي، تتركز فيه الثروة والسلطة بشكل شبه مطلق في الحاكم وحده، وليس في الأسرة الحاكمة. وبدون شك، لن يكون النجاح سهلاً، حيث سينبغي على ولي العهد مواجهة تحديات داخلية وخارجية، غاية في الصعوبة، في مقدمتها تنشيط عجلة الاقتصاد السعودي، في ظل تراجع أسعار النفط، ومواجهة تبعات التغيير الثقافي والديني السريع في المملكة، وتحقيق الاستقرار الأمني وضمان عدم ظهور انقسامات سياسية داخلية، وخصوصاً وسط المؤسسات الأمنية.

وسينبغي عليه، في الوقت نفسه، إدارة تحديات خارجية صعبة، كالعلاقة مع إيران والأزمة الخليجية والعلاقات الدولية في فترة ما بعد نهاية حكم ترامب، من دون التعرّض لخسائر سياسية ودبلوماسية، تضعف صورته الداخلية.

هذا بالإضافة إلى مهمة الحفاظ على النظام الجديد القائم على تركز السلطة والمسؤولية وغياب التنوع والمؤسسات القادرة على امتصاص المعارضة والتغيير، فتركز السلطة يسهل عملية الاستيلاء عليها. وتركز

المسؤولية يركز سخط المعارضين، وغياب التنوع يحرم المعارضين والنظام من فرص التغيير الهادئ، وضعف المؤسساتية يفتح الباب للتغيرات الضخمة المفاجئة، لو تمكّن المعارضون في تجميع أنفسهم تدريجياً، ولو بعد حين، فلكل نظام خصائصه.

تم بحمد الله